تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية

الاستاذ الدكتور السعدي رجال

الاستاذ شوقي جباري

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة أم البواقي /الجزائر

المستخلص:

يعالج هذا البحث إحدى المواضيع الأكثر إثارة للجدل بين أوساط المختصين والاقتصاديين، والمتمثلة في الآثار التي تخلفها عملية تدويل الإنتاج للشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية، إذ ينظر فريق بأن حجم الآثار الايجابية غير قابلة للنقاش بالأخص أن هذا النوع من الشركات تعمل على نقل التكنولوجيا مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعظيم الإنفاق على الأبحاث والتطوير، وتوفير مصدر متجدد يعمل على تمويل برامج التنمية والإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، وتحديث وتطوير الأنظمة الإدارية داخل الدول النامية، فضلا على تأهيل وتدريب الموارد البشرية. بالمقابل يرى فريق آخر أن هذا النوع من الشركات جاء لتكريس شكل جديد من أشكال الاستعمار التي عانت البلدان النامية من ويلاته؛ حيث تعمل على استنزاف الثروات الطبيعية للبلدان النامية وتعظيم مكاسب الدول المتقدمة من خلال ترحيل الأرباح، والاستفادة من تعبئة الكفاءات والإضرار بالبيئة.

أمام هذا الجدال جاءت هذه الدراسة بهدف مناقشة الأدلة النظرية والميدانية لكل فريق، ومن ثمة محاولة عرض وجهة النظر الوسطية، بهدف تعظيم المكاسب التي يمكن للدول النامية جنيها من جراء تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات، والتقليل قدر المستطاع من المخاطر أو الآثار السلبية التي تكتنف مثل هذه العملية.

الكلمات المفتاحية: الشركات المتعددة الجنسيات، التدويل، ميزان المدفوعات،الاستثمار المحلي، نقل التكنولوجيا، الموارد البشرية...

Abstract:

This research focuses one of the most discussed by specialists and economists topics on the effects of the internationalization production by multinational companies in developing countries process, one of the teams since the effect size especially positive is indisputable that these companies are working on the transfer of technology to increase productivity and maximize spending on research and development, provide a renewable source to finance development programs and contribute to the growth of national ownership and increase the private sector's contribution to gross domestic product, the modernization of administrative systems in developing countries , as well as the training of human resources. The other team opine that such companies is a new form of colonialism suffered by developing countries, where they work on the depletion of natural resources to maximize profits in developed countries expelling profits, benefit from mobilization skills and harm the environment .

This study aims to defining and discussing the theoretical and practical evidence for each team, and try to see the moderate view to maximize the gains to the internationalization of production by multinational companies in developing countries and minimize risks or negative effects surrounding such a process.

Keywords: multinational companies, internationalization, balance of payments, Technology transfer, domestic investment, human resources….

المقدمة:

لقد أحدثت الشركات المتعددة الجنسيات الكثير من تغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية، إذ تحول النشاط الاقتصادي من بسيط إلى نشاط مركب من عوامل تتمثل في الإنتاج والتجارة والمال في آن واحد، كنتيجة منطقية لقدرتها العالية على استخدام الثورة التكنولوجية المتطورة والاستفادة من الوفورات الخارجية.

وأنقسم رواد الفكر الاقتصادي والمختصين إلى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض لقضية تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية؛ حيث يرى الفريق الأول أن هذا النوع من الشركات يلعب دورا فاعلا في جلب التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية، وتوفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية والإسهام في تنمية الملكية الوطنية. فضلا على مساهماتها في نقل المعرفة من خلال التعليم والتدريب للموارد البشرية، بما يخدم زيادة الفعالية الشاملة للاقتصاديات المحلية وفق ضوابط وشروط البلد المستضيف، كما تعمل على رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، وينجر على هذا التنافس العديد من المنافع التي تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة. والمساعدة على فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسية لها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى الأسواق الدولية، نظرا لما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية. ولا تتوقف الآثار الايجابية عند هذا الحد بل يسهم هذا النوع من الشركات في تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدول النامية من خلال زيادة فرص التصدير وتقليص فاتورة الواردات، بالإضافة إلى أن إقامة الفرع الجديد للشركات الأجنبية يصاحبها زيادة في الحصيلة الجبائية للدول النامية.

ويعتبر البعض الآخر أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يعد ضارا بالبلدان النامية، لأن هذه الشركات تعمل وفق إستراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى، وتستهدف تحقيق مصالحها، ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغيرات الهيكلية المنشودة والتي يسوق لها بقوة، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة للاستعمار الهيكلي الذي يعتبر تطورا لصور الاستعمار والاستغلال التي اعتادت الدول الكبرى المصدرة للاستثمار على ممارسته في الدول النامية، فقد أصبح الاستغلال يتم عبر قناة جديدة تتمثل في إقامة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تعمل على تحويل الأرباح التي تحققها في البلدان النامية للدولة المتقدمة.

مشكلة البحث:

تجد الدول النامية بصفة عامة نفسها أمام مفترق طرق، نتيجة للجدال الدائر حول أثر تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية، بالأخص أن الاتجاه المؤيد يروج إلى المكاسب التي يمكن جنيها من جراء استقطاب هذا النوع من الشركات، بالمقابل يؤكد الاتجاه المعارض على حجم الآثار السلبية التي تنشأ في حال القبول بوجهة النظر السابقة.

بناء على ما سبق، فالدراسة تحاول إيجاد مخرج طبيعي للجدال القائم بالشكل الذي يوفق بين وجهات النظر، ويؤدي إلى تعظيم منافع الدول النامية المستقبلة للشركات المتعددة الجنسيات.

أهداف البحث:

يرمى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

–التعرف على الأهمية البالغة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل عصر العولمة، من خلال تحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح، وتقديم الخصائص التي جعلتها تمثل السمة البارزة في الاقتصاد العالمي .

– إبراز الدوافع والنظريات المفسرة لتوجه الشركات المتعددة الجنسيات نحو تدويل أنشطتها عبر العالم

– عرض الحجج والبراهين التي يسوقها كل من مؤيدي ومعارضي تواجد الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية.

–تقديم اقتراحات من شأنها تعظيم مكاسب الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات، أي إلزامها بالقيام بدورها التنموي والتخفيف من وطأة الاختناقات والمشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية المضيفة، فضلا على التقليل قدر الإمكان من حجم المخاطر التي تكتنف هذه العملية.

فرضية البحث:

لا يمكن بأي حال من الأحوال نفي حجم المكاسب التي يمكن للدول النامية أن تجنيها من جراء استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات، أو حتى المخاطر التي تتكبدها، لذا فإن وجهة النظر المعتدلة القائمة على فتح المجال لدخول هذه الشركات إلى الدول النامية بشروط تعتبر الاتجاه الأمثل قصد تعظيم المكاسب وتدنية المخاطر، ومن الشروط التي ترشد نشاط هذا النوع من الشركات، تقييد ملكيتها للمشاريع بحد أدنى و إشراك الشركات المحلية معها، و السماح بدخول الشركات التي تمتلك نوع خاص من التكنولوجيا خدمة للتنمية الاقتصادية المنشودة في الدول النامية.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال عرض مختلف الآراء والأفكار المرتبطة بعملية تدويل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بشكل عام، وطبيعة المكاسب التي يمكن أن تجنيها الدول النامية، والمخاطر التي تتحملها وذلك بالاعتماد على مختلف المراجع المكتبية، والبيانات الصادرة عن الهيئات الدولية.

المبحث الأول:الشركات المتعددة الجنسيات مفهومها وخصائصها

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة، نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وقدرتها على تحويل الانفتاح والاستثمار عالميا وإقامة التحالفات الإستراتيجية، بالإضافة إلى المزايا الاحتكارية وتعبئة المدخرات العالمية، و الكفاءات وغيرها من الامتيازات، الأمر الذي جعلها محل اهتمام الكثير وإحدى أهم السمات البارزة في هذا العصر.

1-مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

يرد مصطلح " الشركة المتعددة الجنسيات" Multinational Corporation ، على عدة تسميات كلها وإن اختلفت في الألفاظ فهي تؤدي معنى واحد؛ حيث يلاحظ استخدام مصطلح الشركات فوق القومية Supranational Corporation، عابرة للحدود أو القارات Transnational Corporations، وكذا الشركات الدولية International Corporations، في حين تم التعبير على نفس المعنى باستخدام اصطلاح الشركات الكونية أو العالمية Global Corporation".[1]

واختلف الباحثون في تحديد مفهوم للشركات المتعددة الجنسيات وتحديد العوامل التي ساعدت على تجاوز مراحل تطورها إلى مرحلة العالمية والسيطرة على الأسواق العالمية وتجاوز الحدود الجغرافية، لذا قد يكون من الضروري استعراض بعض التعريفات المتداولة للمفهوم كمايلي :

يعرف بروك Brook الشركة المتعددة الجنسيات بأنها :" أية شركة تقوم بممارسة نشاطها الرئيسي سواء الصناعي أو الخدمي في بلدين على الأقل"[2]

بينما يرى رولف بأنها :" الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25 % من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار." [3]

ويركز آخر في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على أنها: هي كل شركة تنتسب إلى بلد معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها في بلدين أجنبيين على الأقل بواسطة فروع، وتستثمر في أصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع، وتحقق أكثر من 10% من مجموع مَبِيعاتها"[4]

ومن خلال ما تقدم ، يمكن القول أن الشركة المتعددة الجنسيات هي عبارة عن كيان اقتصادي مقرها الرئيسي في الدول الأم، تمارس نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وتملك فروع موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيرا ما تعمل على الاندماج مع شركات من دول أخرى، كما تعتبر المسيطر الأساسي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة دول العالم.

2-خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية: [5]

2-1- الهيمنة والانتشار:

إن ما يبين قوة الشركات المتعددة الجنسيات، هو ضخامة حجمها وتنوع نشاطاتها وإمكانية اختراقها الحدود، وقد أصبحت تمثل رقما صعبا في التجارة الدولية، وقد تزامن تطورها مع تطور النظام الرأسمالي، إذ بعد

الحرب العالمية الثانية انتشر هذا النوع من الشركات بشكل مذهل.إذ تشير الإحصائيات أنه في عام 1970 كانت هناك 7000 شركة عملاقة[6] أما في عام 2005 فقد ارتفع الرقم إلى 70000 شركة أم. وأرجع المختصين أسباب الزيادة المذهلة لعدد الشركات المتعددة الجنسيات إلى موجة الانفتاح التي عرفته الدول بالأخص النامية منها،لاسيما في ظل تنامي تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشرف عليها الهيئات المالية الدولية، فضلا على تعاظم عمليات الاندماج والتمليك عبر الحدود. [7]

وتتبع الشركات المتعددة الجنسيات عدة طرق في الانتشار والهيمنة، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- **الانتشار داخل الشركات:** في هذا النموذج تعطي الشركة الأم أقصى درجات المرونة في التخلص من أي مصنع لديها، فيمكن عند اللزوم (في حالة ضغوط سياسية) مثلا أن يتوقف الإنتاج ويغلق المصنع، وينتقل الإنتاج إلى مصنع من النوع نفسه في دولة أخرى، وهذه الطريقة تتحقق على مستوى الشركة الأم التي تراقب شبكة الفروع المنشأة في عدة دول، والتحول هنا يعتبر داخلي بالنسبة للشركة بغض النظر عن البعد الدولي. [8]
- **الانتشار بإنشاء فروع:** يتعلق الأمر بالشركة التي توقف جزءا من نشاطها داخل بلد معين وتقوم بإنشاء فرعا للإنتاج في بلد آخر بالخارج، وتحقيق هذا النشاط يعتبر ثمرة إستراتيجية التنمية وعلى سبيل المثال نجد أن شركة"***Nestle***" قد وزعت نشاطاتها خارج حدود سويسرا صوب الدول الأوربية و الأمريكية بل إلى كل أرجاء المعمورة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع نشاط شركة *Nestle* عبر العالم

	المبيعات	المصانع	الموظفين
أمريكا	%40	%32	%41
أوروبا	%40	%41	%34
منها سويسرا	%1.6	%1.8	%2.6
آسيا وأفريقيا وآوسينيا	%20	%27	%25

*Source : keith head , **Elements of Multinational* **Strategy,** *version6.9, Canada,may 2007,P112.*

- **الانتشار بالخارج:** قد تجد الشركات المتعددة الجنسيات من مصلحتها اللجوء إلى شركات أخرى للحصول على ما تحتاجه من إنتاج وبذلك تتخلى عن بعض مراحل الإنتاج من أجل التركز والتخصيص في مراحل أخرى، وربما يتحقق ذلك من خلال إتباع إستراتيجية التحالفات أو عقد اتفاقيات، بالمقابل قد تلجأ هذه الشركات إلى بيع أو حل بعض فروعها.فعلى سبيل المثال إذا كانت الشركة تسعى إلى إنتاج وتسويق منتج ما ، يمكنها إجراء تحالفات مع شركات أخرى تتحمل ثقل البحث والتطوير والتصنيع والتسويق، فالعبرة من إقامة مثل هذه التحالفات الإستراتيجية تكمن في التعويض عن نقص الخبرة والاختصاص في جل المجالات التي تنشط بها الشركة.[9]وفي هذا المجال قامت شركة ***General Motors*** بغلق عددا من المصانع المملوكة لها وشراء تلك المكونات من شركات أخرى من أمريكا ومن خارجها. بل حتى من شركة تويوتا Toyota اليابانية أكبر منافسيها، ويسمى هذا الأسلوب بـ OUTSOURCING.

2-2-إقامة التحالفات الإستراتيجية:

يقصد بالتحالفات الإستراتيجية إحلال التعاون محل المنافسة بهدف السيطرة على المخاطر و التهديدات والمشاركة في الأرباح و المنافع و المكاسب الملموسة و غير الملموسة كالحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية والمعلوماتية، ومن ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات. و تنطوي التحالفات الإستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين الشركات، أو بين الحكومات و الشركات بشأن مشروع معين، لتحقيق هدف استراتيجي محدد لكل طرف من أطراف العقد. (10)

وعموما تحاول الشركات متعددة الجنسيات دائما المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها، وذلك لكي تستفيد كل واحدة من المزايا الخاصة التي بحوزة الأخرى؛ كالمزايا التكنولوجية، المعرفة الفنية، أساليب التسويق، المهارات الإدارية، ومن أجل ذلك تسعى الشركات إلى الدخول في عمليات الاندماج. (11)

2-3- التفوق التكنولوجي:

تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة، وإن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعا احتِكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، إن احتكارها هذا يمكنها من استغلال نقل التكنولوجيا وهو منبع قوتها المالية. (12) والتكنولوجيا وحدها لا تكفي بل لابد من تحويلها إلى منتجات وسلع قادرة على التزاحم في الأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكنولوجيا ليست حيادية بل تنشأ في بيئة علمية واجتماعية محددة، وبالتالي فإن المناداة بنقل التكنولوجيا من دول المركز إلى دول المحيط بشكل غير مدروس وبدون وجود فلسفة أو إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا إنما يعني نقل العلاقات الرأسمالية من دول المركز إلى دول المحيط. (13)

2-4-إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتجسيد ما ترغبه، وفرصة للتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يمكنها من اقتناص الفرص وزيادة العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر.و يمكن تحديد طبيعة العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي : (14)

- ❖ القرارات الإستراتيجية: والتي تحدد من خلالها اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة عندما تشهد تغير في البيئة العالمية، وهذا النوع من القرارات تكون صادرة عن الشركة الأم.
- ❖ القرارات الإدارية: والتي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة، حيث يتم اتخاذها بالتشاور بين الشركة الأم وفروعها.
- ❖ القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها على مستوى الفروع.

2-5-تعبئة الكفاءات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات من الكفاءة ودرجة الفائدة التي سيقدمها للشركة تعد المعايير الأساسية الحاكمة لعملية اختيارهم، وعلية المعيار الغالب والمعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الكفاءة المؤدية إلى تعظيم الاستفادة من المورد البشري المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات وكذا المشاركة وبشكل مستمر في الدورات التدريبية.

2-6-تعبئة المدخرات العالمية

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعبئة المدخرات من الأسواق الدولية من خلال العمل على طرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من السوق المحلية للقطر المضيف. (15)

2-7- المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب المراقبة والتسويق مما يكسبها قدرات تنافسية عالية وعالمية لا يتوفر عليها في كثير من الأحيان المنافسون لها، كما أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه القدرات التنافسية يؤدي إلى تعظيم إيراداتها وأرباحها بالأخص في ظل المزايا التمويلية المتمثلة أساسا في قدرتها على الاقتراض بأيسر الشروط نظرا لصلابة مركزها المالي.

الجدير بالذكر أن هناك أقل من عشر شركات دولية تتحكم في أغلب تجارة العالم في مجال البوكسايت والنحاس والرصاص والألمنيوم والحديد الخام والموز والشاي ،إذ ثلاث شركات فقط تتحكم بما نسبته 70% من إنتاج وتسويق الموز في العالم، كما أن ست شركات فقط تسيطر على 60% من تجارة البوكسايت و 70%من تجارة العالم من الألمنيوم. (16)

المبحث الثاني:نظريات تدويل الشركات المتعددة الجنسيات

تزايد الاهتمام بموضوع تدويل الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في ظل العولمة وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي لذا سيخصص هذا الجزء من البحث لعرض مفهوم التدويل والعوامل الدافعة للشركات، بالإضافة إلى عرض أهم النظريات المفسرة لعملية تدويل الشركات المتعددة الجنسيات.

1-مفهوم تدويل المشركات:

هناك اختلاف واضح بين الباحثين حول تحديد تعريف موحد لظاهرة التدويل، باعتباره مفهوما اقتصاديا متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه، فبعض الباحثين أمثال ***"Ruzzier"*** يرى بأن التدويل هو:"عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية"(17)، و يرى البعض الآخر بأن التدويل هو:"عملية أو مراحل متتابعة

تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، و التي تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الدولية"[18].

و من خلال قراءة التعاريف السابقة يتبين بأن الشركات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو بطريقة غير مدروسة، بل لا بد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافيا و نفسيا من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء، فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الأجنبية.

2-النظريات المفسرة لتدويل الشركات المتعددة الجنسيات:

و يمكن توضيح أهم النظريات التي تناولت موضوع تدويل الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:

2-1-نظرية عدم كمال السوق:

وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة ، وفى هذا المجال يرى Hood &young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعنى انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق. [19]

2-2-نظرية سوق احتكار القلة

تركز هذه النظرية على فرضية القائد المتبع إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن دوافع الشركات المتعددة الجنسيات تكمن في الطبيعية الاحتكارية لدى الأسواق، إذ تعمل هذه الشركات على تقسيم الأسواق فيما بينها حيث لا يكون هناك مجالٌ للشركات الأخرى للدخول إلى هذه الأسواق الاحتكارية ، لذلك تواجه صعوبة في النمو عن طريق المضاربة السعرية (Price Piding) فتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة ربحيتها ونموها بالسيطرة على الأسواق الخارجية وبالإنتاج فيها ، وحالما تبدأ شركة ما بالاستثمار في الخارج يختل التوازن في السوق الاحتكارية مما يدفع بقية شركات المنافسة للقيام برد فعل معاكس وان لم تفعل ذلك فإنها تتعرض لخطر تزايد وتنامي الميزة الاحتكارية لدى الشركات الأولى . [20]

2-3-نظرية دورة حياة المنتج:

إن التجديد يمكن إن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما هذا ما تركز عليه نظرية فيرنون (Vernon1966) فترى النظرية إن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ومن ثم يصبح نمطيا بعد ذلك ، ففي مرحلة الإنتاج الجديد الذي يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد يكون من المفضل

تسويقه محلياً أو في الأسواق القريبة وبعد أن يدخل الإنتاج مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى ويأخذ مدة زمنية معينة يتجه نحو النمطية لتقوم الدول الصناعية الأخرى بتنشيط طاقاتها وتطويرها فتأخذ الشركات المتعددة الجنسيات على عاتقها مهمة نقل المعرفة التكنولوجية وتأخذ سلعة دورة المنتج مرحلتها النهائية لتتمتع الدول النامية بميزة نسبية في إنتاج مثل هذه المنتجات وتصبح منتجات للتصدير (وستكون ميزتها النسبية الخاصة في الأجور المنخفضة). [21]

2-4-نظرية النهج الانتقائي

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي بها إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد طورت هذه النظرية من قبل (John Danning) في الأعوام 1977 ، 1979 ، 1980 والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية، وان المزايا الأولية لهذه الشركات تكمن في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها. [22]إذ إن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعكس التفاعل المتبادل بين ثلاث مجموعات من المزايا (الملكية، الموقع، وإضفاء الطابع الداخلي"OLI") للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المزايا تكمن في[23]:

- مزايا الملكية الخاصة بالشركة التي تمنحها قوة احتكارية ذات ميزة تنافسية.
- مزايا الموقع الخاصة بالدول المضيفة والتي تجعله موقعاً أكثر جذباً لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم.
- مزايا إضفاء الطابع الداخلي والتي تتحقق عندما تصبح المعاملات داخل الشركة أكثر كفاءة لخدمة السوق الحصول على الربح الاحتكاري من المعاملات خارج الشركة.

وقد بين **داينيغ** أن هذه المزايا تختلف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى آخري، بينما يمكن اعتبار هذه المزايا أساسية ومتكاملة، بل أنها تأثر على طبيعة قرار تدويل الإنتاج لدى الشركات المتعددة الجنسيات والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (02) : بدائل تدويل نشاط الشركات حسب النظرية الانتقائية

صور الدخول إلى الأسواق الأجنبية	الميزات		
	المزايا الاحتكارية(O)	مزايا التوطين(L)	مزايا إحلال السوق(I)
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	+	-
منح تراخيص الإنتاج	+	-	-

***Source**: Jean-Louis Mucchielli, **relation économiques internationales**, éd Hachette, paris,1994,P89.*

المبحث الثالث: مواقف الدول النامية من تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات

من خلال هذا المبحث سيتم عرض الاتجاهات الثلاثة المتعلقة بمسألة تدويل الشركات المتعددة الجنسيات ، فيري رواد الاتجاه الأول المؤيد لهذه الفكرة أن المكاسب التي يخلفها قدوم الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية غير قابلة للنقاش، في حين يعارض الاتجاه الثاني مثل هذا النوع من الشركات جملة وتفصيلا، بسبب حجم المخاطر التي تتحملها الدول النامية ، بينما يحاول رواد الاتجاه الثالث صياغة وجهة نظر توافقية معتدلة تعظم المكاسب وتخفف من حدة المخاطر.

1- الاتجاه المؤيد

يمكن تبيين وجهة نظر الاتجاه الأول من عرض حجم الآثار الايجابية التي يخلفها تدويل الشركات المتعددة الجنسيات إلى أنشطتها في الدول النامية، من خلال النقاط التالية:

1-1-الآثار على ميزان المدفوعات

تساهم الشركات المتعددة الجنسية في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات. فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات. [24]

وأما بالنسبة لتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر، في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج.وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات ، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.[25] أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال: [26]

– نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

– استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، و إدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

وفي ذات السياق فقد أوضح ***Thomsen*** في دراسته عام 1999 وبالتطبيق على دول الآسيان إن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الايجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، إذ بينت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات؛ حيث تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 2,6% إلى 30,5% فيما بين عامي1989، 1992 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية، إذ أصبحت تايلاند تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات. (27)

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة. (28)

والجدير بالذكر أن هناك أثر مالي إيجابي غير مباشر للشركات متعددة الجنسية على الأسواق المالية في الدول المضيفة وبالتالي على تحسين الوضع في موازين مدفوعاتها. ويمكن تبيان هذا الأثر من خلال قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على امتصاص جزء من السيولة النقدية الفائضة في أسواق الدول المضيفة عن طريق الاقتراض المحلي بهدف تغطية متطلبات عملية الاستثمار. (29)

1-2- الآثار على نقل التكنولوجيا

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الايجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جدا في التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة: الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف؛ الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة،وأخيرا تدويل البحث والتطوير. ومن أجل تحقيق تأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام و السلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج. (30)

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند. إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، و تحرير قواعد وقيود الاستثمار.كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

1-3- الأثر على تدريب وتأهيل اليد العاملة

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضاً على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية .

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري. وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.

وأبرزت بعض الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين، الأولى وهي المساهمة المباشرة من خلال التدريب داخل العمل أو إرسال العامل للتدريب في الخارج، والطريقة الثانية هي مساهمة غير مباشرة وذلك لأن الشركات دولية النشاط عندما تقوم بالاستثمار والتوسع يؤدي هذا إلى زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة عوائد أو إيرادات الدولة سواء من هذه الشركة (الضرائب) أو من غيرها، وهو ما يدفع بالحكومات إلى المزيد من الإنفاق على التعليم والتدريب[31].

1-4- الأثر على الاستثمار المحلي

أن هنالك توجه قد ساد لدى المستثمرين الأجانب، إذ أصبحوا يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي فإن جزءا من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين منها، ونتيجة لذلك تنشأ إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المحلي، بمعنى آخر هل الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر مثبط ؟ أم أثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟ كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدولة المضيفة. [32]

وينشأ الأثر الإحلالي نتيجة لقدرة الشركات المتعددة الجنسيات على إخراج الشركات المحلية من السوق في القطر المضيف، بسبب أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دوليا، وخصائص جودة وعلامات تجارية. ويؤثر هذا الإحلال سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل.أما بالنسبة للأثر التكاملي فينشأ في حالة كون الدولة المضيفة تمتلك شركاتها المحلية تكنولوجيا متقدمة أو أن الشركات المحلية في الدول المضيفة لديها القدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل القديمة، وأما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، وهذا الأثر يحفز على مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. (33)

علاوة على ما سبق فقد بينت دراسة لـ "Agosin and Mayer" على مجموعة من الدول النامية تضم دولا من آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية للفترة (1970-1996) على الآثار المختلفة لرأس المال الأجنبي في معدل الاستثمار، واستنتجا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل الاستثمار المحلي في الدول الآسيوية وبنسبة 2.71%، ويؤثر إيجابا في أفريقيا بنسبة 0.89%، بينما يزاحم الاستثمارات المحلية في دول أمريكيا اللاتينية. (34)

2- الاتجاه المعارض

وعلى رغم هذه المزايا التي يخلفها قدوم الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول النامية، إلا أن الأمر لا يخلو من المساوئ والتي يمكن عموما تلخيصها على النحو الآتي:

-تتحول الآثار الايجابية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات إلى آثار سلبية؛ حيث أن نشاطها سوف يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الوسطية والخدمات، فضلا على تحويل أرباحها إلى الخارج، ودفع فوائد التمويل لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية. (35)وعموما يمكن إبراز كيفية تحول الآثار الايجابية إلى سلبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): آثار الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات

الآثار الايجابية	الآثار السلبية
دخول رؤوس الأموال في المرحلة الأولى للاستثمار وربما جلب رؤوس أموال أخرى لاحقة.	موارد القرض الداخلة من المحتمل أن تنخفض هذا ما إذا كانت الشركة الأجنبية تمول من طرف السوق المحلي.
تطوير الصادرات وضمانها من قبل شبكة من المؤسسات سواء نحو دولة ثالثة أو إلى البلد الأصل.	إعادة إلى الوطن الأم الأرباح، دفع الفوائد، الإتاوات وأرباح الأسهم.
تخفيض الواردات وتعويضه بإنتاج الفرع أو الشركة التابعة.	نمو الواردات إذ ما كان العرض المحلي لا يغطي احتياجات الشركة الأجنبية (خاصة من المواد الأولية).

***Source**: P.Jacquemont, **Les firmes Multinationales : une introduction économique,** Economica, Paris, 1990,P223.*

- قد تسهم الشركات متعددة الجنسية في خلق اختلال في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، داخل القطر المضيف وذلك عندما يكون هناك تركيز لاستثماراتها على قطاعات معينة عادت ما تحقق لها أعلى عائد مجزي وإهمالها إلى قطاعات أخرى تمثل أولوية للتنمية في الدول النامية، ويدعم هذا الاستنتاج من خلال تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة عنها عن الدول النامية، فقد وصل

نصيب الدول المتقدمة إلى 63% مقارنة بـ 37 % للدول النامية من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قاربت 4401 مليون دولار خلال الفترة 2007–2009،[36]وقد أرجع المختصون السبب المنطقي إلى توجه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول المتقدمة عنها عن الدول النامية إلى الربحية التي يمكن تحقيقها ضمن أسواق الدول المتقدمة لأنها تتمتع بقوة شرائية عالية، وفرص واعدة لزيادة المبيعات نظرا لاتساعها .

- إن رفع الأجور والرواتب من طرف الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الدول النامية، يؤثر على الوضع المالي لشركات المحلية من القطاعين الخاص والعام ويضعف من قدرتها على استقطاب الكفاءات، فإذا أضطر القطاعين العام والخاص لزيادة الأجور والرواتب تماشيا مع نفس الإجراء المنتهج من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تزايد الالتزامات المالية لها وبالتالي تنامي إنفاقها الجاري. [37]
- يؤثر دخول الشركات المتعددة الجنسية سلبا على الشركات المحلية، من خلال تعريضها إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، فضلا على ضعف قدرتها على الابتكار مما يضطرها إلى الزوال أو الاكتفاء بشرائح سوقية محدودة ومهملة من قبل الشركات المتعددة الجنسية. [38]
- توجه الشركات المتعددة الجنسيات جهودها الاستثمارية نحو الصناعات الاستهلاكية، وليس الإنتاجية والسلع الكمالية وليس الضرورية بسبب ما تقدم به من أنشطة إعلامية وتسويقية لترويج منتجاتها من تلك السلع مما يؤدي إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة لا تلاءم احتياجات الدول النامية.
- تنظر الشركات الأجنبية إلى الدول النامية على أنها مصدر للمواد الأولية الخام ومن ثم تعمل على استنزاف مواردها وطاقاتها.فضلا أنها تعد بالنسبة لها سوقا رائجة لتصريف منتجاتها المصنعة، مما يؤدي دون أدنى شك إلى ظهور حالات الاحتكار والتلاعب بالأسعار داخل الأسواق المحلية للدول النامية. [39]
- من بين الأضرار التي تخلفها هذه الشركات أنها أصبحت تتلقى معارضة كبيرة في بلدانها في بعض القطاعات الصناعية التي أصبحت سببا في حدوث مشاكل بيئية، الأمر الذي دفعها إلى نقل هذه الصناعات إلى الدول النامية، ومن بين نتائج ذلك الإجراء تزايد تلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتعد هذه النقطة محل اختلاف كبير بين الدول النامية والمتقدمة.
- تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على ممارسات أعمال مخالفة للقانون داخل الدول النامية، مثل التهرب الضريبي, أو بتقديم الرشاوى للمسؤولين عن القرار في سبيل بسط نفوذها مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي في البلد المضيف. وأن تجربة دول النمور في جنوب شرق آسيا أثبتت صحة هذا، حين تعرضت في عام 1997 إلى أزمة مالية خانقة، كان سببها اعتماد إقتصاداتها على قرارات الشركات المتعددة الجنسيات وتفشي الفساد الإداري[40]،كما تم الكشف عن العديد من الرشاوي الدولية المقدمة من طرف الشركات متعددة الجنسية إلى مسؤولين على مستوى حكومي عال في دول مثل هولندا، اليابان، ايطاليا، السعودية، مصر، المغرب والتي بلغت قيمتها 400 مليون دولار. [41]
- تتجه الدول الصناعية الكبرى إلى تنشيط الزراعة فيها لكي تحكم سيطرتها على غذاء الشعوب الأخرى وهذا ما يتجلى بشكل واضح في السياسة الأمريكية لدى تعاملها مع أي مشكلة مع أي دولة حتى مع الدول الكبرى مثل

الصين وروسيا وغيرها.ولكنها في الوقت ذاته توجه الأنشطة الزراعية في البلدان النامية نحو نوع واحد من الزراعة لكي تظل تحت قبضة تحكمها واحتكارها. [42]

- تعتبر قضية التجديد ودور التكنولوجيا بعدا آخر في عملية تدويل الشركات، كما تستخدم هذه القضية عادة لدعم فكرة وأهمية تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية، غير أن الواقع العملي يؤكد عدم توفر دليل منهجي يمكن الاستناد إليه، بالمقابل فإن الأدلة المتاحة بشكل عام تؤكد صحة الاستنتاج القائل بأن نمط نقل التكنولوجيا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول النامية لا يزال بعيدا تماما عن العولمة،[43] فأغلب نشاطات البحث والتطوير الخاصة بهذا النوع من الشركات تتركز في الشركة الأم؛ حيث أكدت أغلبية الدراسات بأن تلك النشاطات لم تتم أبدا خارج دول المنشأ، فكلما شكلت ميزة إستراتيجية كلما ارتبطت أكثر بمركز القرار، إذ تعمل الشركات على الاحتفاظ بمراقبتها على وتيرة الإنتاج ونشر البحث تبعا لأهدافها التي تسمح لها بالحصول على أكبر مردودية وحسب التخصصات الموزعة على مختلف الفروع، وتعمل على حماية نفسها ضد مخاطر الإنتاج والتقليد. [44]
- تشكل الشركات المتعددة الجنسيات وسيلة جيدة للدول المتقدمة للسيطرة على الدول النامية، من خلال توجيه القرار السياسي فيها، ومن هنا تتعرض المصالح الوطنية إلى الضغوط؛ حيث يؤثر نشاط تلك الشركات سلبا على الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول النامية، ولكن بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى. كما أن نشاط الشركات المتعددة الجنسية يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، فهم يدنون بالولاء إليها وليس إلى المصلحة الوطنية ، مما جعل الكثير من المختصين يطلق على هذه الفئة مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح تلك الشركات، وتكرس مثل هذه المجموعات مفهوم الاستعمار في ثياب جديد. [45]
- أصبحت الفكرة القائلة بأن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى القضاء على البطالة غير صحيحة لأن المتعارف عليه حاليا أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة اندماجها أو ابتلاعها لشركات أخرى في الغالب تكون مصحوبة بعملية تسريح للعمال في الدول المتقدمة وكذلك النامية، كما أن التنافس المحموم الموجود بين الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية مما جعلها تنازلات كبيرة حول حقوق العمال، وتقديم تسهيلات ضريبية مغرية، وهذا ما يؤدي إلى استغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور. فعلى سبيل المثال يبلغ معدل كلفة الساعة الواحدة لأجور العمل في أمريكا 3.13 دولار بينما في هونغ كونغ 0.87 دولاروفي كوريا 0.33 دولار وفي سنغافورة 0.29دولار، وهذا يعني أن الأجور في أمريكا تعادل 10.43 مررة عن متوسط الأجور في هذه الدول. [46] وتبرز هذة الاحصائيات إحدى دوافع توجة الشركات المتعددة الجنسيات الى الاستثمار في الدول النامية نظرا لانخفاض تكاليف العمالة، ويعتبر ذلك شكلا من أشكال الاستغلال الحقيقي للمورد البشري واحياءا لأعراف العبودية.

3- الاتجاه المعتدل

يعد هذا الاتجاه غير متشدد في تعامله مع الشركات المتعددة الجنسيات، وفي الوقت نفسه لا يتساهل في معاملتهم إلى الحد الذي يسمح لهم بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دون قيد أو شرط، وعموما ينقسم هذا الاتجاه إلى فئتين : [47]

الفئة الأولى : تمنع الأجانب من ملكية أو حيازة أو الاستثمار في قطاعات معينة في الاقتصاد الوطني بالكامل ، لكن وإدراكا منها مدى أهمية الاستثمار الأجنبي وما يصاحبه من نقل للتكنولوجيا ورأس المال والخبرات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية ، فإنها تحاول التخفيف من التأثير الضار لهذه القيود من خلال إتاحة الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية المحظورة أو بعضها من خلال مشروعات مشتركة تساهم فيها العناصر الوطنية بنسبة مئوية من رأس المال.

الفئة الثانية : و التي تسمح للأجانب بالاستثمار في جميع قطاعاتها، إلا أنها تربط السماح لهم بضرورة اشتراك العناصر الوطنية بنسبة محدودة من رأس المال المستغل في المشروع. ففي الجزائر على سبيل المثال لا الحصر تم أقرار قاعدة 49 / 51 في القانون التكميلي لسنة 2009، بهدف إجبار الشركات المتعددة الجنسيات على عدم تملك المشروع بالكامل وحماية بعض القطاعات الإستراتيجية كقطاع المحروقات الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وأنواع معينة من الأدوية، توزيع مياه الشرب، إدارة المطارات والموانئ.

ومن خلال ما سبق، يتبين أن الاتجاه المعتدل ينظر باهتمام إلى مخاطر الشركات المتعددة الجنسيات وما يقابلها من مكاسب، وذلك لأنه عندما تقوم الشركات الأجنبية بالإنتاج للسلع والخدمات وليس الاستثمار الوطني فإن أرباح هذه الاستثمارات ستخرج من الدول النامية، وهذا ما سيؤثر على ميزان المدفوعات وبالأخص أن الاستثمارات الوطنية غير قادرة على المنافسة محليا أو دوليا.

رابعا:الاستنتاجات و التوصيات:

1- الاستنتاجات:

توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات، لعل أهمها:

- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة، نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وإقامة التحالفات الإستراتيجية، فضلا على المزايا الاحتكارية وتعبئة المدخرات والكفاءات، الأمر الذي جعلها تمثل قوة اقتصادية كبيرة في الاقتصاد العالمي اليوم ، ورائدة التوجه نحو التدويل نظرا للخصائص التي تتمتع بها.
- إن تدويل الشركات عبارة عن عملية مكونة من مراحل متتالية تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها أو التي تسيطر عليها، بالقدر الذي يكسبها الخبرة تدريجيا في غزو الأسواق الدولية والانتشار والتوسع .
- أبرزت الدراسة حجج وبراهين الاتجاه المؤيد للدور الفاعل للشركات المتعددة الجنسيات في تنمية القدرات الإنتاجية لبعض الدول النامية (مثل دول جنوب شرق آسيا)، نظرا إلى مساهماتها في نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والإنتاجية ورؤوس الأموال، بالشكل الذي أنعكس على تنمية اقتصاد الدولة المضيفة.

- تعد حصة الدول النامية من تدفقات استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات جد ضعيفة مقارنة بحصة الدول المتقدمة، كما أن جلها يتركز في قطاعات ذات الصلة باستغلال الموارد الطبيعية مما يهدد بنضوبها.
- تتحمل الشركات المتعددة الجنسيات نصيبا هاما من الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تعرفها الدول النامية نتيجة للنزعة الاحتكارية وسعيها الدؤوب وراء مصالحها المادية دون خدمة التنمية في الدول النامية، إذ تعمل على استنزاف الثروات الطبيعية للشعوب، كما أنها تسهم في تردي الوضع البيئي وتفاقم مشاكلها نتيجة لشجعها في الحصول على الأرباح وتحويلها وخدمة الدول مصالح الدول المتقدمة.
- يعد التوجه المعتدل المقيد لأعمال الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية وجهة نظر وسطية تحاول قدر المستطاع تعظيم المكاسب وتقليل المخاطر النشأة عن هذه العملية، من خلال تحديد نسب تملك المشاريع أو حجم الأرباح المحولة، أو حتى وضع قيد قبول دخول نوع خاص من الشركات يحوز تكنولوجيا خاصة، بما ينعكس على تطوير قطاعات تخدم التنمية داخل الدول النامية، وتحفز الشركات المحلية على التقليد و وضع ركائز التجديد والابتكار في المستقبل.

2-التوصيات :

توصي الدراسة بما يلي :

- ضرورة توعية الدول النامية بمخاطر الشركات المتعددة الجنسيات وكل السبل المتاحة لتعظيم منافعها، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إعداد دراسات بحثية متعمقة ومفصلة تعمل على مقارنة الآثار الايجابية والسلبية لهذه الشركات للخروج بمحصلة نهائية للدور الاقتصادي ، وبالتالي اتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية المناسبة اتجاهها؛
- يتوجب على الدول النامية أن تحسن التفاوض مع الشركات المتعددة الجنسيات، قصد تحقيق أفضل الشروط التعاقدية والضغط عليها لترفع من درجة المساهمة في القيمة المضافة المحلية، أن تسمح لها باستعمال شبكات التسويق التي تملكها بغية تمكين الدول النامية من تصدير منتجاتها عبر العالم؛
- إلزام الدول النامية للشركات المتعددة الجنسيات بتوظيف جزء من اليد العاملة المحلية، قصد الإسهام في محاربة البطالة والفقر داخل تلك الدول؛
- من الملح أن تعتبر الدول النامية الشركات المتعددة الجنسيات أداة مساعدة لخدمة التنمية، لذا من الضروري أن تعمل على وضع سياسات حمائية تسند وتدعم من خلالها الشركات المحلية، وذلك حتى لا تندثر بسبب المنافسة غير المتكافئة؛
- ضرورة التزام الشركات المتعددة الجنسيات بتصدير تكنولوجيا نظيفة للدول النامية تحافظ على بيئتها، وبالتالي المساهمة الفاعلة في تحقيق أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة.

الهوامش:

(1) عثمان هندي، ناديه جبر، **العولمة وسيادة الدولة**،: دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص.28.

(2) M. Z. Brook & H. L. remmers, " **The strategy of multinational enterprise: organization and finance** ", London: Logman , 1971, P. 5.

(3) عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005، ص 132.

(4) ميشال جريتمان ، **ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية**، معهد اللغات والترجمة، نيقوسيا، 1989، ص7.

(5) غسان حداد، **مخاطر الشركات المتعددة الجنسيات بالنسبة للوطن العربي**، في مجلة النفط والتنمية، بغداد: دار الثورة للطباعة والنشر، يوليو 1980، ص44.

(6) غالب أحمد ميهوب ، **العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**، مجلة المستقبل العربي، العدد 456 (حزيران/يونيو)، 1997، ص.67.

(7) بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص 45.

(8) *Michel Rainelli, **Les Stratégies des Entreprises Face a la Mondialisation**, Frqnce, Management Societem, 1995, P. 75.*

(9)*Jose Represas de Almeida, **PATENTING STRATEGIES AND THE PATENT COOPERATION TREATY (PCT)**, Paper Presented at the International Worksh op on Management and Commercialization of Inventions, Monterrey (Mexico), April 17 to 19, 2002,p2.*

(10) فريد النجار، **التحالفات الإستراتيجية: من المنافسة إلى التعاون –خيارات القرن 21-**، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص14.

(11) عبد المطلب عبد الحميد ، **"النظام الاقتصادي العالمي"**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998،ص 152.

(12) نوزاد عبد الرحمن الهيتي،**الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي**، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا، 2000، ص53.

(13) سلمان رشيد سلمان، **العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986، ص 111.

(14) سيف هشام صباح الفخري، **الشركات المتعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية**، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص 21.

(15) عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011، ص 284.

(16) زكريا مطلك الدوري أحمد علي صالح، **إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص56.

(17) *Serge Amabile et autres, **Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales –les cas de pme méditerranéennes**, Au site d'internet :http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf, p4.*

(18)*Soulimane Laghzaoui, **L'internationalisation des PME : pour une relecture en termes de ressources et compétences**, Au site d'internet : http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11_FINAL.pdf, p 12.*

(19) صفوة عبد السلام عوض الله، **منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة للآثار المحتملة لاتفاق TRIMS على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص 1774.

(20) محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 106، الكويت، 1986، ص26.

(21) رعد حسن الصرن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، سلسلة الرضا للمعلومات ، دار الرضا للنشر ، مركز جديدة للخدمات الطباعة ، الجزء الأول ، تشرين الأول ، 2000، ص225-228.

(22) هناء عبد الغفار السامرائي ، **تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، المجلد 6 ، العدد 18 ، 1999 ، ص121.

(23) رغد زكي قاسم السعدي،**تأثير الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للاقتصادين المصري والمغربي للمدة** 1985 – 2003، رسالة الماجستير في علوم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2007، ص ص 43-44.

(24) محمد سعد عميرة، **الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية**، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص6.

(25) *E.Vergnaud,* ***Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes,*** *Bulletin édité par les Etudes economiques-BNPParibas,Paris,December2005 ,PP36-38.*

(26) جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2002،، ص 142.

(27) *S.Thomsen,* ***Southeast Asia the Rol of foreign Direct Investment Policies in Development****, Working Papers on International Investment,OECD,1999,PP25-26.*

(28) زكية أحمد مشعل ، زياد محمد أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد23، العدد(1)، يونيو2007، ص7.

(29) محمد سعد عميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

(30) *OCDE ,* ***L investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minmiser les couts****, synthese,2002,P14.*

(31) راجع أكثر: رضا عبد السلام، **الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: "دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"**،دون دار للنشر، الكويت، مارس 2006.

-M. Blomstrom & A. Kokko, ***Human Capital and Inward FDI****, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003.*

*- S Mattthew., "****Does Inward Foreign Direct investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?****", CEPA Working paper No. 8, 2002.*

(32) محمد قويدري، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص 48.

(33) جمال محمود عطية عبيد، **مرجع سبق ذكره،** ،ص 148.

(34) *C.Mainguy,* ***L impact des Investissements directs étrangers sur les économies en développement****, Revue Région et Développement, N20,2004,P72.*

(35) حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية،** سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، 2005، ص8.

(36) *UNCTAD، World Investment Report، New york، 2010، PP9-10.*

(37) محمد سعد عميرة، **مرجع سبق ذكرة،** ص10.

(38) *J.Bouoiyour & S Toufik,* ***L impact des investissements directs étrangers et du capital*** **humain sur la productivité des industries manufacturières marocaines.** *, Revue Région et Développement, N25,2007,P121.*

(39) سعد محمود الكواز، **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على اقتصاديات الأقطار النامية،** مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد87، 2005، ص 91.

(40) جليلة عبد اللطيف علي الجابري،**إمكانات تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق،** أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، 2005، ص 139.

(41) زكريا مطلك الدوري و أحمد علي صالح،**مرجع سبق ذكره،** ص57.

(42) عزت السيد أحمد، **انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات وصراعها،** اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2000،ص53.

(43) بول هيرست وجراهم طومبسون، **ما العولمة ؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم،** ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2009، **ص 157.**

(44) *P.Jacquemont,* ***Les firmes Multinationales : une introduction économique,*** *Economica, Paris, 1990,PP228-229.*

(45) بوبكر بعداش، **مرجع سبق ذكره،** ص94.

(46) زكريا مطلك الدوري و أحمد علي صالح،**مرجع سبق ذكره،** ص54.

(47) جليلة عبد اللطيف علي الجابري، **مرجع سبق ذكره،** ص 145.